



مبارك ناصر السايير ومحمد ناصر السايير وخالد المشعان ود.عمر خطاب وم.إبراهيم الفوزان وم.نهاد الحاج علي مع الحضور في صورة جماعية بعد توقيع الاتفاقية

بهدف دعم وتعزيز ممارسات البناء المستدام في الدولة ونشر الوعي المجتمعي حول أهمية الاستدامة في القطاع العمراني

«الساير» توقع اتفاقيتين مع مجلس الكويت للمباني الخضراء وكلية العمارة



مبارك ناصر السايير ود.عمر خطاب خلال التوقيع على الاتفاقية مع كلية العمارة



مبارك ناصر السايير ومحمد ناصر السايير وخالد المشعان ود.عمر خطاب مع إداريي الساير ومجلس الكويت للمباني الخضراء وكلية العمارة من أمام مقر مجموعة الساير



مبارك ناصر السايير وخالد المشعان خلال توقيع الاتفاقية مع مجلس الكويت للمباني الخضراء

قائلاً: نؤمن هذا التعاون النوعي الذي يرسخ أهمية الشراكات المؤثرة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويعزز من فرص تحقيق الأهداف الوطنية في مجال الاستدامة وتعزيز ممارسات البناء المستدام في الكويت. وقد قمنا بتأسيس مجلس الكويت للمباني الخضراء رسمياً عام 2017، ويعد جزءاً من شبكة عالمية تضم أكثر من 75 مجلساً للمباني الخضراء تعمل تحت مظلة المجلس العالمي للمباني الخضراء. ومن خلال مبادراته وشركائه الاستراتيجية، يسعى المجلس إلى دعم بيئة عمرانية أكثر استدامة تساهم في تحسين جودة الحياة وحماية الأجيال القادمة.

محمد ناصر السايير: انضمامنا إلى المجلس امتداد طبيعي لالتزامنا نحو بيئة عمل ومجتمع أكثر وعياً بمسؤولياته البيئية

خالد المشعان: نثمن هذا التعاون النوعي الذي يرسخ أهمية الشراكات المؤثرة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني

نحن في مجموعة الساير نضع الاستدامة في قلب استراتيجيتنا المؤسسية، لتحقيق هذا التحول. وبهذه المناسبة، صرح محمد ناصر السايير قائلاً:

ونشر الوعي المجتمعي حول أهمية الاستدامة في القطاع العمراني، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تدريبية ومبادرات ميدانية تساهم في بناء قدرات محلية مؤهلة

التفذي لمجموعة الساير، ومحمد ناصر السايير عضو مجلس الإدارة التنفيذي ورئيس لجنة الاستدامة، وخالد المشعان رئيس مجلس إدارة مجلس الكويت للمباني الخضراء، ود.عمر خطاب العميد المساعد بكلية العمارة بجامعة الكويت وعدد كبير من الحضور.

شراكة نحو بيئة عمرانية أكثر استدامة تهدف الشراكة مع مجلس الكويت للمباني الخضراء إلى دعم وتعزيز ممارسات البناء المستدام في الدولة،

تأهيل الكوادر الوطنية في مجالات البناء الأخضر

في خطوة داعمة للتمكين الأكاديمي وبناء القدرات الوطنية، قامت مجموعة الساير بتوقيع اتفاقية تعاون مع كلية العمارة بجامعة الكويت، تهدف إلى تأهيل طلبة الكلية لبرنامج «جي ساس مهني معتمد في البناء الأخضر»، وإتاحة الفرصة لهم للاطلاع الميداني على مشاريع البناء الأخضر الحاصلة على اعتماد «جي ساس» من قبل المنظمة الخليجية للبحث والتطوير خلال السنوات 2025 و2026 و2027. وتعد هذه الاتفاقية خطوة متقدمة في تعزيز دور التعليم العالي في دعم التوجه الوطني نحو بيئة مبنية أكثر كفاءة واستدامة، عبر تزويد الطلبة بالمعرفة والتجربة العملية في أهم برامج تقييم المباني الخضراء المعتمدة إقليمياً، وتعكس هذه الشراكات التزام مجموعة الساير الواضح بتكريس مفاهيم الاستدامة عبر جميع أنشطتها، مركزين على أربعة محاور رئيسية: البيئة، الاقتصاد، المجتمع، وجودة الحياة، وتسعى من خلالها إلى تقليل الأثر البيئي، وتعزيز المسؤولية المجتمعية، وتبني ممارسات تشغيلية عالية الكفاءة، كما تتماشى هذه الجهود مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية ورؤية «الكويت 2035» وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

بعدما طالب ترامب بالبحث في فرض رسوم على واردات المعادن المهمة

الذهب يحلّق إلى 3300 دولار للمرة الأولى



وكالات: تخطت أسعار خلال تعاملات الأسس، مستوى 3300 دولار للمرة الأولى في وقت زاد فيه إقبال المستثمرين على أصول الملاذ الآمن بعد أمر أصدره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالبحث في مسألة فرض رسوم جمركية جديدة محتملة على واردات الولايات المتحدة من المعادن المهمة. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 2,7٪ إلى 3314,29 دولاراً.

دولاراً للأونصة خلال التعاملات أمس، وبلغ ذروة جديدة عند 3317,90 دولاراً للأونصة في وقت سابق من الجلسة، وارتفعت العقود الأمريكية الأجلة للذهب للذبح 2,8٪ إلى 3330,30 دولاراً.

وأمر ترامب أول من أمس ببحث احتمال فرض رسوم جمركية جديدة على كل واردات الولايات المتحدة من المعادن المهمة في محاولة لمجابهة الصين، وذلك إضافة إلى مراجعات لسواردات الأدوية والرقائق، مما زاد من حدة التوتر التجاري في العالم.

وقال أوليه هانسن مدير قسم استراتيجية السلع الأولية في ساكسو بنك: «لا تظهر حرب ترامب التجارية أي مؤشرات على التراجع بعد أن أمر الرئيس بالنظر في أمر المعادن المهمة وأشياء الموصلة والأدوية، مما أدى لتحرك جديد صوب أصول الملاذ الآمن بعيداً عن الأسهم».

ورفعت «إيه.إن.زد» أمس من توقعها لسعر الذهب بنهاية العام إلى 3600 دولار وخلال ستة أشهر إلى 3500 دولار.

وأعلنت وزارة التجارة الأمريكية فرض متطلبات جديدة لمنح تراخيص تصدير لعدد من أنواع رقائق النكبة الاصطناعي التي تنتجها شركة إنفيديا إلى الصين، مما أدى إلى موجة بيع في الأسهم الآسيوية، ووسط تصاعد الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب، أمرت الصين شركات الطيران التابعة لها بعدم استلام أي شحنات إضافية من طائرات بوينغ. وانخفض مؤشر الدولار 0,5٪ مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مما قلل من تكلفة الذهب لحائزي العملات الأخرى.

وقال هانسن: «ترفع توقعاتنا لسعر الذهب إلى 3500 دولار للأونصة مدعومة بحالة

المتعثرة 2,9٪ الأكبر 45 بنكا في المنطقة بنهاية عام 2024، وكانت البنوك قد احتفظت أيضاً بمخصصات تزيد على 150 من حجم من قروضها المتعثرة في التاريخ نفسه، وهو ما يوفر لها بعض الحماية لامتناع الصدمات الإضافية. وبالإضافة إلى ذلك، تظل ربحية البنوك الخليجية جيدة نسبياً، مع عائد على الأصول بنسبة 1,7٪ بنهاية عام 2024، وتستمر البنوك في إظهار رسمة قوية، حيث بلغ متوسط نسبة رأس المال من الشريحة الأولى 17,2٪ في التاريخ نفسه.

بفضل امتلاكها لمستويات جيدة من السيولة والربحية ورأس المال

«S&P»: بنوك الخليج صامدة أمام تداعيات التوترات التجارية

والتقييم قدرة البنوك على الصمود، اختبرت وكالة «S&P» سيناريوهين افتراضيين للضغط، حيث يفترض السيناريو الأول زيادة محتملة في القروض المتعثرة بنسبة 30٪ عن الرقم المسجل في نهاية عام 2024، ويحدد نسبة القروض المتعثرة عند 5٪ على الأقل، أيهما أعلى.

ويفترض السيناريو الثاني زيادة 50٪ ويحدد نسبة القروض المتعثرة عند 7٪ على الأقل، ووفقاً للحسابات، فمن المرجح أن تسجل 16 بنكا من أكبر 45 بنك في المنطقة خسائر تراكمية قدرها 5,3 مليارات دولار في السيناريو الأول، وترتفع الخسائر إلى 30,3 مليار دولار في السيناريو الثاني، وهو ما يؤثر على 26 بنكا من أكبر 45 بنكا.

وفي كلا السيناريوهين، فإن التأثير التراكمي أقل من 60 مليار دولار في صافي الدخل الذي حققه أكبر 45 بنكا في دول الخليج في عام 2024، وهذا يعني أنه حتى في أسوأ السيناريوهات لدينا، ما تزال نتوقع أن تؤثر بشكل طفيف على ربحية البنوك وليس على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

توقعت وكالة ستاندر أند بورز «S&P» العالمية للتصنيفات الائتمانية، أن تؤثر التوترات التجارية العالمية المتصاعدة سلباً على ظروف الائتمان العالمية، وتهدد البيئة التي كانت حتى وقت قريب مواتية لمعظم المقرضين، وفي حال طبقت الإدارة الأمريكية الرسوم الجمركية المعلقة بالنسب التي أعلن عنها في البداية، فإن التداعيات الاقتصادية ستكون واسعة وعميقة.

الصمود أمام الضغوطات ولتقييم قدرة البنوك على الصمود، اختبرت وكالة «S&P» سيناريوهين افتراضيين للضغط، حيث يفترض السيناريو الأول زيادة محتملة في القروض المتعثرة بنسبة 30٪ عن الرقم المسجل في نهاية عام 2024، ويحدد نسبة القروض المتعثرة عند 5٪ على الأقل، أيهما أعلى.

ويفترض السيناريو الثاني زيادة 50٪ ويحدد نسبة القروض المتعثرة عند 7٪ على الأقل، ووفقاً للحسابات، فمن المرجح أن تسجل 16 بنكا من أكبر 45 بنك في المنطقة خسائر تراكمية قدرها 5,3 مليارات دولار في السيناريو الأول، وترتفع الخسائر إلى 30,3 مليار دولار في السيناريو الثاني، وهو ما يؤثر على 26 بنكا من أكبر 45 بنكا.

وفي كلا السيناريوهين، فإن التأثير التراكمي أقل من 60 مليار دولار في صافي الدخل الذي حققه أكبر 45 بنكا في دول الخليج في عام 2024، وهذا يعني أنه حتى في أسوأ السيناريوهات لدينا، ما تزال نتوقع أن تؤثر بشكل طفيف على ربحية البنوك وليس على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

توقعت وكالة ستاندر أند بورز «S&P» العالمية للتصنيفات الائتمانية، أن تؤثر التوترات التجارية العالمية المتصاعدة سلباً على ظروف الائتمان العالمية، وتهدد البيئة التي كانت حتى وقت قريب مواتية لمعظم المقرضين، وفي حال طبقت الإدارة الأمريكية الرسوم الجمركية المعلقة بالنسب التي أعلن عنها في البداية، فإن التداعيات الاقتصادية ستكون واسعة وعميقة.

ووفقاً للحسابات «S&P»، يبدو أن معظم الأنظمة المصرفية الخليجية قادرة على التعامل مع هروب الأموال الافتراضي، وتعتبر البنوك القطرية أكثر عرضة للخطر من الأنظمة الأخرى في المنطقة بسبب صافي مركز ديونها الخارجي الكبير، ولكن سجل الحكومة القطرية القوي في دعم البنوك وقدرتها على مساعدتها خلال الأزمات يخفف من المخاطر. وفي السعودية، في حين أن الوضع الفعلي للبنوك يبدو مريحاً، فإن عدم تمكنها من الاستمرار في اللجوء إلى أسواق رأس المال قد يؤدي إلى انخفاض قدرتها على مواصلة تمويل مشاريع رؤية المملكة 2030، وتتمتع البنوك الإماراتية بأقوى صافي مركز أصول

مساهمة هذه القروض بإجمالي دفاتر الإقراض لدى البنوك محدودة، كما أن تغطيتها لهذه القروض بالضمانات تميل إلى أن تكون متحفظة. وفي الوضع القائم، نتوقع أن يخفف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس فقط هذا العام وأن تحوّل البنوك المركزية الخليجية حذره، وهذا سيديم ربحية البنوك الخليجية، وفي حال انخفضت الفائدة بدرجة أكبر، فإن انخفاض الهوامش واحتمال تباطؤ نمو الإقراض قد يؤدي إلى إضعاف ربحية البنوك.

مساهمة هذه القروض بإجمالي دفاتر الإقراض لدى البنوك محدودة، كما أن تغطيتها لهذه القروض بالضمانات تميل إلى أن تكون متحفظة. وفي الوضع القائم، نتوقع أن يخفف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس فقط هذا العام وأن تحوّل البنوك المركزية الخليجية حذره، وهذا سيديم ربحية البنوك الخليجية، وفي حال انخفضت الفائدة بدرجة أكبر، فإن انخفاض الهوامش واحتمال تباطؤ نمو الإقراض قد يؤدي إلى إضعاف ربحية البنوك.

مساهمة هذه القروض بإجمالي دفاتر الإقراض لدى البنوك محدودة، كما أن تغطيتها لهذه القروض بالضمانات تميل إلى أن تكون متحفظة. وفي الوضع القائم، نتوقع أن يخفف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس فقط هذا العام وأن تحوّل البنوك المركزية الخليجية حذره، وهذا سيديم ربحية البنوك الخليجية، وفي حال انخفضت الفائدة بدرجة أكبر، فإن انخفاض الهوامش واحتمال تباطؤ نمو الإقراض قد يؤدي إلى إضعاف ربحية البنوك.

التحديات الأكثر إلحاحاً

وأشار تقرير «S&P»، إلى أن البنوك الخليجية تبدو في وضع جيد لمواجهة هذه التحديات، حيث تمثل المحافظ الاستثمارية لدى البنوك الخليجية عادة ما بين 20٪ و25٪ من إجمالي أصولها، وتميل أدوات الدخل الثابت عالية الجودة إلى الهيمنة، مع مساهمة محدودة من الاستثمارات الأكثر خطورة. ولذلك، نتوقع أن يظل تأثير تقلبات سوق رأس المال على البنوك قابلاً للإدارة، ومن غير المرجح تحقق السيناريو مالم تتحارب البنوك إلى تسهيل بعض الاستثمارات للتعامل مع هروب رأس المال، الأمر الذي لا نتوقع حدوثه. وتعتمد بعض البنوك الخليجية بدرجة أكبر على أسواق رأس المال أو استثمارات الأسهم الخاصة، وبالتالي قد تكون أكثر عرضة للمخاطر، وبعد الإقراض بالهامش مصدراً آخر للمخاطر مع انخفاض التقييمات، وتعد

هروب رأس المال

ونذكر تقرير وكالة «S&P»، أنه نظراً لتقلبات السوق الحالية، فمن المرجح أن تشهد البنوك الخليجية انخفاضاً في تدفقات الإقراض، ويعد الإقراض بالهامش مصدراً آخر للمخاطر مع انخفاض التقييمات، وتعد